ترفص عطف البان تيهاً لانها تثني لهُ طول الزمان ويشربُ

وقال ابن جنادة في تنفس الموج على شاطئ البحر :

أنظر الى البحر في أمواجهِ عجبٌ يأتي الى الشط احياناً وينعطفُ

كأنهُ ملكٌ تسعى الجيوش لهُ تقبّل الارض طوعاً ثم تنصرفُ

وقول الآخر : وزاخر ليس لهُ صولةٌ الاّ اذا ما هبّت الريحُ

وهو اذا ما سكنت ساكنٌ كأنما الريحُ بهِ روحُ

عيسى اسكندر المعلوف

علّة الفساد فساد الاعضاء

ما من امّةٍ الاّ وقد دلّ ماضيها البعيد والمتوسط والقريب على ان لا فرق في السلطة بين ان تكون مطلقة العنان او مقيّدة بدستور وانما الفرق في الرجال القابضين على زمام الاحكام لان ما يجيء بهِ الدستور قد يجيء بهِ السلطة المطلقة فربّ ملكٍ مطلق السلطان يفيد بلادهُ ورعيتهُ من التقدّم والتمتع بخيرات بلادهم ما لا تفيدهُ المجالس النيابية . ولا غرابة فان موالاة الملوك لرعاياهم بمثابة موالاة الآباء لاولادهم وبهذا الاعتبار هم خليقون بالسلطان المطلق لانهم اكثر شعوراً بالألم من جميع المجالس النيابية التي تتهافت عليها الامم في هذا الزمان . فان لم يكن الملك مطلق السلطان قلّ شعورهُ بأوجاع الرعية لتعلّق شؤونها بغيرهِ وذلك ممّا يسهل ادراكهُ على كل فرد من الناس

وعليهِ فحبّذا تجتهد الامم في تنويع سلطاتها وباطلاً تتعب لانهُ مهما كان الملك المطلق السلطان عادلاً محبًّا شفوقاً اذا لم يكن الرجال المحيطون بهِ ذوي كفاءة وامانة واخلاص فسدت امورهُ وتعذر عليهِ اصلاح بلادهِ وحدهُ . وهكذا قل عن الدستور اذا لم يكن رجالهُ امناء مخلصين لان العبرة برجال السلطة لا بانواعها

وبديهي ان الملك يحكم شعبهُ بواسطة الرجال الذين منهم تتألف دوائر الحكومة فاذا غشوا تغلّبوا على عواطفهِ مهما كان مستقيماً صالحاً واذا اصلحوا فانهم ليردّونهُ الى العدل ولو كان الظلم سجيّتهُ وخصوصاً في هذا الزمان الذي لم يبقَ فيهِ حياة لاستبداد الملوك الاّ اذا خلت قلوب رجالهم من الصلاح

وليس يخافِ ان طبيعة العدل واحدة مهما تعدّدت انواع السلطات والشرائع فليس

القانون الاساسي بالشيء الجديد كما يتبادر الى الاذهان بل هو كائن في طبيعة العدل الذي هو قاعدة الشرائع ومدارها وانما يخفيه الظلم ويظمسهُ الاستبداد

وواضح ان لا وظيفة للدستور ولا عمل سوى منع السلطة من التقدُّم في التسلُّط الى درجة الاستبداد وبما ان العدل لا يحتاج الى دستور الاَّ اذا خيف الاستبداد فاحتياجهُ في الحقيقة الى رجال منفذين لاحكامهِ لان الظلم قد يكون مع الدستور اذا لم يُعضَّد برجال مخلصين. أليست المجالس النيابية ذات سلطات فاي دستور يضمن لنا ان اعضاءها يرفعون فيها صوت الامة ولا يرفعون اصواتهم الخصوصية

وقد ارانا التاريخ استيلاء العدل في السلطات المطلقة احياناً كثيرة فما من امة عاشت محكومة على الاطلاق الاَّ وقد قام فيها في بعض ادوارها رجال متَّعوها بملء العدل. والعثمانيون ما برحوا غير بعيدين من عهد السلطان عبد العزيز واكثرهم شاهد ملءَ التبسُّط في الحرية اذ كان ما يُعرَف اليوم عندهم بالاحكام الدستورية جارياً بينهم ايا مثمر على احسن ما يكون حتى كأن عرش السلطة المطلقة قد صيغت جواهرهُ من معدن الدستور. طالع اية جريدة تصل اليها يدك من الجرائد التي كانت تُطبَع في ايامهِ تجدها ليست بأقل حرية من جرائد الامم الراقية في هذا الزمان. ناهيك انهُ كان ساهراً على راحة تبعتهِ ورفاهيتها بدليل انهُ افتقدها اكثر من مرَّة بارادات سنية واوامر عالية ايذاناً بالمساواة على اختلاف النحل والملل اذ كان ابغض شيء اليهِ ان يراها منقسمة على نفسها تتحكم في قلوبها شياطين التفريق والتمزيق

ولا يشكل بما كان من ارتكاب الحكام واعتساف رجال الحاكم وبما ناب البلاد في آخر ايامهِ من القلاقل والمشاكل — لان علَّة ذلك الفساد كلهِ فساد الاعضاء. ما حيلة ملكٍ عادل مستقيم يعرف الالم في جسم شعبهِ كما يعرفهُ في جسمهِ اذا هو لم يلقَ رجالاً يتولون الرعية بما تقتضيهِ مقاصدهُ النبيلة هل في وسعهِ ان يخلق رجالاً وافقُه وحدهُ القادر على الخلق

هذا وممَّا لا بد من الالماع اليهِ هنا هو ان العدل قائم في الارض على مقدار محدود فليس لأي نوع كان من انواع السلطة ان يزيد عليهِ شيئاً ممَّا ينقصهُ فاذا اتفق لامةٍ ان ترى مزيداً فلا يكون المزيد الاَّ قشراً بدون لب. اما شرائع الانسان فلا تخلو من النقص لان من العدل ما قد اغفلهُ المشترعون لاسباب لا محل لذكرها هنا وحبذا ان يقوم على الارض مشترعون نزهاء يلمون بجميع فروعهِ. فمن المحال ان توجد الراحة التامة للانسان ما دام نظامهُ الاجتماعي عاملاً على اكل قويهِ ضعيفهُ

وبيان اختفت الشرائع شيئاً من العدل او احاطت بجميع فروعه فلا مراء في انها مفتقرة في ذاتها الى اخلاص رجالها حتى تستولي قوة الانتصار للحق والعدل فان لم يسعدها الحظ برجال يخدمونها بصدق وامانة تسمع بها ولا ترها. ومعلوم ان هؤلاء الرجال قليلون حتى عند الامم الراقية واسوء الحظ نجد القلة عندنا على نوع أخص. انظر في سلك رجال الحكومة رجلاً يحدثك اليوم عن ظلم تجده عما قليل قد صار في مقدمتهم — وهذه مسألة ينبغي النظر فيها بعين الاهتمام لانها آفة كل اصلاح. وعندي ان انجع دواء لهذا الداء وضع نظام لاجراء النظام وسآتي على ايضاح ذلك في ختام الكلام

وواضح ان الحكومة اذا كانت مستقيمة الاحوال بعيدة عن مراعاة الخواطر والاغراض شديدة العزم في الاجراء لا تعرف للرشوة اسماً ولا للفساد معنى تحفظ القوانين والنظام اساساً لكل عمل فهي الدستور بعينه ولو بلغ اطلاق عنانها عنان السماء وهي على ضد ذلك اذا كانت دستورية ولم تكن كذلك. مثالهُ الحكم الجمهوري وهو موضوع الاطناب عند اكثر الامم فانهُ اذا لم يكن رجالهُ ممن يعيشون لغيرهم كما يعيشون لانفسهم ليس بأخف وطأة من الاستبداد الملكي الجائر

فكل ما يوضع لأمر ما اذا لم تتهيأ اسبابهُ انصرف الى عكسهِ ان خيراً فالى شر وان شراً فالى خير. ادخل مدرسة تهذيبية ترقى بك في اوج الاستقامة والدماثة ثم اخرج منها الى قوم يتهكم الخبث في اخلاقهم فلا يمضي عليك حين من الزمن حتى تصير مثلهم. وعاشر قوماً متأدبين فضلاء فلا تشعر بنفسك الا وقد صرت واحداً منهم ولو لم تدخل مدرسة. اذن كل شيء في العالم خيراً كان او شراً انما يكون باسبابهِ. فنحن اليوم نفرح بالدستور لاغضائهِ الحرية الاجتماعية ولكننا نخشى ان لا نجد لدينا من اسباب الخير ما يمكننا من استخدامها في سبيلهِ فتنصرف بنا الى الشر كيف لا وهي قد تكون كذلك حتى عند الامم الراقية فبالاحرى كثيراً جداً ان تكون عندنا لمحض الشر اللهم الا اذا جاريناهم في ما هو معمول بهِ عندهم من اسباب الخير فنحصل اذ ذاك على الخير قدر ما يكون لدينا من الشر كما هي الحال عندهم وبذلك تبدو الموازنة بين الاثنين وويل للهون من ويلين

هذا واذ كان كمال السياسة وتوفير سعادة الامة لا يتم الا بكفاءة رجال السلطة واخلاصهم في الخدمة واستقامتهم في الجملة كان من السهل على كل امة ان تدرك هذه القاعدة فتعرف هل من الممكن ان تتمتع بسياسة مستقيمة اذا لم يكن فيها رجال اكفاء مخلصون

وليس المراد مما تقدم وقد ذكرنا من الاستبداد أمرهُ ان لا حاجة الى مجالس نيابية . كلاَّ . لان الخير الذي نهتم اليوم بالسعي وراءهُ انما لتوقعهُ بما أعطيناهُ من الحرية الاجتماعية . ثم انهُ لمن المعلوم ان مطالب الاصلاح كثيرة فما الحرية وحدها بالشيء الذي يفيدنا نفعاً فقبل كل شيء ينبغي ان نعلم ان المقدار الذي يمكن ان تصل اليهِ ايدينا من اشياء الاصلاح لا يكون الاَّ بنسبة ما فينا من المواهب والاستعداد وان تفاوت الامم في احراز القوة ونشر المدنية نتيجة تفاوتهم في الاصلاح وحدهِ دون سواهُ وعليهِ فكل امة ليس في وسعها ان تحصل منهُ على مقدار يضمن لها احراز القوة تبيت هدفاً لعوامل الضعف والتقهقر مهما كانت كبيرة

ومعلوم ان بلوغ الكمال في هذا العالم ضرب من المحال غير انهُ شتَّان بين امة قريبة من الكمال واخرى غير بعيدة عن النقصان التام . وواضح ان جميع الامم تجدُّ اليوم وراء الاصلاح وما نحن غير امة من امم العالم لاسيما واننا احوجهم اليهِ لكثرة عناصرنا وتباين نزعاتنا ووجود الخلل في دوائرنا ونقهقرنا بالنظر الى الامم الراقية ولدفع الهجمات الخارجية التي تتناتا حيناً بعد حين وذلك مما لم يقوَ عليهِ الرومانيون قديماً على ما كان لدولتهم من امتداد السلطة وتخامة الملك . وفي الجملة فكيفما نظر العثماني في هذا الزمان رأى لهُ علاقة مهمة باصلاح الشؤون العمومية بحيث لم يبقَ في وسعهِ الاستمرار على الترقيع الموقت الذي نمودناهُ من يوم قعدت بنا فخامة الملك والسلطان عن الاهتمام بما يحرزهُ غيرنا من مفاخر القوة والعلم والعرفان لانهُ قد عرف حق المعرفة ان ليس وراء ذلك الترقيع غير اتساع الخرق الى درجة تبطل عندها كل حيلة

لا جرم اننا في اشد الحاجة الى رجال يخدمون الدولة والامة بالصورة التي يخدمون بها انفسهم لان الاصلاح انما يتم بالعمل لا بمجرد الدستور فمن الباطل ان نكل امورنا اليهِ اذا لم يكن عندنا رجال تعمل . ويظن الكثيرون من العثمانيين ان وراء الاكمة رجالاً يبارون في مضمار الاصلاح اكابر رجال الامم الراقية . اما كاتب هذه السطور فانهُ يسأل الله ان يخيب ظنهُ تحقيقاً لما يظنون لان من يظن ان البلاد خالية ممَّن يشعر بالالم في غير جسمهِ وبالنقصان في غير مالهِ لا يستطيع ان يقول بصحة تلك الظنون . نعم كنا نتحدث اليوم بالالم والنقصان غير ان شعورنا بذلك ضعيف جداً ألا ترى ان بعضنا لا يفرقون بين الدين والوطن وان البعض الآخر لم يتعودوا على خدمة وطنهم لحرمانهم من حقوقهِ . على انهُ مهما يكن من امورنا فليس من العدل ان نقول بخلو البلاد من الرجال وانما ينبغي ان نحقق كونهم قلالاً جداً وان القلة لا تقوم مقام الكثرة

واقول في الختام ان لا سبيل الى تكثير الرجال الاَّ بوضع قانون شديد الوطأة سيف القصاص ينال كل فرد من افراد الهيئة الحاكمة بما يجنيه من ثمار الاعوجاج بلا استثناء. فقد آن للامم ان تعرف ان رجال المجالس النيابية انما يكونون في كثير من الاحوال نوَّاباً عن انفسهم لا عن الامَّة التي انتخبتهم للدفاع عن مصالحها وحقوقها. فلا يخدعنَّ الامم مجرد الاسم فان على هذه الارض اسماء كثيرة لا مسميات لها واكثر ما يكون ذلك عند الامم المتمدنة ألا ترى كيف انهم يغتصبون رزق الضعيف ثمَّ يعطونهُ فتاتاً في الشتاء وثلجاً في الصيف ويسمون العطاء احساناً . او لا ترى كيف يدعون المدنية واساسها الظلم وهنالك كثيرٌ من الاسماء الخيالية التي لا حقيقة لها

واعود فاقول ان لا سبيل الى تكثير الرجال الاَّ بوضع قانون شديد العقاب وعندي ولا اخشى لومة متعنّت لا يعرف للقصاص مزية انهُ يجب ان تكون وطأة القصاص غير منظور فيها الى نسبة الجرم لان مَن يفعل الشر لا يقتصر فيهِ على مقدار محدود بل انما يفعل منهُ ما تصل اليهِ يدهُ قلَّ او كثر . ولا بد من جعل القانون قاضياً في احوال كثيرة باعدام كل متموّج من رجال دوائر الحكم ولو خطيراً عالي المقام اذ لا شرف في هذا العالم يضاهي شرف الصدق في الاحكام التي عليها تُنشى الحقوق الافرادية والعمومية بل هو الشرف الحقيقي الوحيد الذي يمكن الاركان اليهِ . فقد آن للانسان ان ينزع عن العقائد الباطلة والخرافات السخيفة وان يخرج من هذه الصروح المؤسَّسة على الرمل الى خيام مضروبة اطنابها في الارض التي يعيش عليها فان كان لا بد لهُ من ان يعيش لاصطلاحات قديمة قد اطلقتها الايام فما هو افضل تمدُّنهِ اذن . شدَّ ما كذب هذا التمدن وخدع . انظر اصلحك الله كيف يسرفون الى الاعدام كل مَن يخون دولةً فما الفرق بين مَن يخون الدولة ومن يخون الرعية . فاذا كان الانسان يعيش لهيئة حاكمة تأمر باعدام من يخونها ولا تبالي باعدام خائني الهيئة المحكومة فهل من فرق في هذه السلطة المستبدَّة بين ان تكون للملك او للدستور او للجمهورية او للشيطان . كن على يقين ايها الانسان ان لا خير للامم في اي نوع كان من انواع السلطة الاَّ بالرجال ولا يكون هؤلاء الاَّ بالقصاص الصارم وما أصدق ذلك القائل " ولكل شيء آفة من جنسهِ " فان لم يُعاقب الاشرار بأشر العقاب فلا ترجُ لهذا العمران حياة والسلام

مرسين جرجس خوري